

التوقعات العقلانية وازمات الفكر الاقتصادي بين النظرية واليات التطبيق

د. عبد الحسين محمد عباس العنبيكي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية

المقدمة

لقد اصبح علم الاقتصاد اليوم يميل إلى استخدام أدوات تحليل و تقييم و تنبؤ أكثر تكتيكا ليكون الاقتصاد حرفة تلائم معطيات العصر. و لانه العلم الذي يهتم أساسا بموضوع الامثلية في كافة الفعاليات الاقتصادية، في الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و غيرها، فقد جعلت مهنة الاقتصادي تنحصر في تقديم المشورة لمن يطلبها سواء كان طالبها حكومة أم وحدات اقتصادية في القطاع الخاص، و سواء كانت أهداف القرارات المزمع اتخاذها من قبل الوحدات المختلفة متوافقة أم متناقضة، فان على الاقتصادي ان يكون نزيبها في تقديم استشارته، و الموضوع قيد البحث ذو علاقة وثيقة بالامثلية و الامثلية تستوجب اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة و هذه القرارات يترتب عليها استجابات متوقعة من قبل البيئة الاقتصادية و معرفة حجم الاستجابات و اتجاهاتها تستوجب الدقة اتخاذ القرارات و التي تتوقف على العقلنة في التوقع، و قد يستشار الاقتصادي من قبل الحكومة فينصحها باتخاذ قراراتها بشكل مبالغت ليفاجئ توقعات الجمهور أحيانا و قد يستشار من قبل الجمهور أحيانا أخرى و يدعوهم للأخذ بكل المعلومات المتاحة لتمكنهم من التكيف مع الإجراءات الحكومية المتوقعة، و بين هذه القرارات و أهدافها و تلك الاستجابات و التكييفات و ما يترتب عليها، تحتل التوقعات العقلانية بوصفها طروحات نظرية و قياسية تطبيقية أكثر ملائمة، لاقتصاديات اليوم تحتل أهمية خاصة تستوجب الدراسة و البحث و هذا ما سنحاول تلمسه خلال مفردات البحث، فمنذ ثلاثينات القرن الماضي و إلى الآن كانت الأزمات الاقتصادية كفيلا بخلق إضافات فكرية و نتيجة لحصول تغيرات في الثوابت التي كانت تمارس تأثيرها الخفي في معالجة الأزمات و تعاضم الجزء العشوائي في الدوال المفسرة لسلوك المتغيرات الاقتصادية، كانت ولادة التوقعات العقلانية ولادة حتمية كما سنرى.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من الآتي:

1. استفحال الأزمة الاقتصادية في السبعينات و فشل النظرية الاقتصادية في مواجهة التزامن الحاصل بين التضخم و البطالة فيما يعرف (بالتضخم الركودي) Stagflation. و حصول تعديلات في النظرية الكينزية و في النماذج الاقتصادية (١).
2. حداثة الموضوع و شحة الكتابة عنه في الأقتصادات النامية، رغم ان هذه الأقتصادات بحاجة إلى إجراء تكييفات مهمة للتعايش مع تيارات العولة و التغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي، و لكي

۱. تكون التكييفات المطلوبة امثلية لابد من لجوء الوحدات الاقتصادية المختلفة إلى أسلوب التوقعات العقلانية.

۲. تعاني الاقتصادات النامية أساسا من اختلالات هيكلية في معظم متغيراتها الاقتصادية الأمر الذي يجعلها أكثر خضوعا للعمليات التصادفية (العشوائية) على خلاف الاقتصادات المتقدمة التي يكون للجزء المنتظم (المضبوط) من متغيراتها بعداً أوسع ومن هنا تكون للتوقعات العقلانية أهمية أكبر في البلدان النامية.

هدف البحث

يستهدف البحث إلقاء الضوء على مفهوم التوقعات العقلانية وفروضها وبيان أهميتها في اقتصاديات اليوم، وكيفية تطبيق هذا الأسلوب من قبل الاقتصاديين لغرض تقديم استشاراتهم الاقتصادية للحكومة أو للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص بشأن القرارات التي يزعمون اتخاذها أو التكييفات التي يجب إجرائها لاستيعاب ردود الأفعال المحتملة لقرارات سابقة متخذة، وسوف يتم تناول حالة قرارات قيد الإصدار والتنفيذ من قبل الحكومة وتوقعات الجمهور بشأنها لتكون مثالا واقعيًا لتطبيق التوقعات العقلانية

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها الآتي:

۱. قد تصبح النماذج السلوكية للاقتصاد القياسي أقل كفاءة في إطار اقتصادات تخضع للتغير السريع في الأمد القصير وحصول تغيرات في الثوابت والمتغيرات المحددة مسبقا.
۲. قد يكون الاعتماد على أسلوب التوقعات العقلانية في إطار سلسلة من التكييفات تخضع لها الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص لقرارات الحكومية المتخذة أو المحتمل اتخاذها، هو الأجراء الأكثر امثلية في ظل عدم التأكد.

منهجية البحث

لأثبات أو تفنيد الفرضية التي انطلق البحث لاجلها لابد من دراسة الفقرات الآتية:

- مفهوم وفروض التوقعات العقلانية.
- أزمت الفكر الاقتصادي وإمكانية التنبؤ.
- حتمية التوقعات العقلانية في ظل التكييفات وعدم التأكد.
- إليه عمل التكييفات والتوقعات العقلانية وكيفية تكيم متغيراتها.
- مثال واقعي لتطبيق التوقعات العقلانية.
- الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا: مفهوم وفروض التوقعات العقلانية

اعتادت الأقتصادات الغربية مواجهة الأزمات الاقتصادية المنبثقة من داخل نظامها الاقتصادي و لديها الية معتادة لتصحيح المتغيرات الداخلية المسببة للأزمة و لكنها بعد عام ١٩٧٢ اضطرت لأول مرة مواجهة أزمة منبثقة من خارج النظام و كأنها متأتية من متغيرات خارجية (محددة مسبقا) كانت تعتبر ثوابت، متمثلة بموقف منظمة الأقطار المصدرة للنفط^(٢)، الأمر الذي استوجب البحث عن مفاهيم جديدة في التحليل الاقتصادي، فكانت التوقعات العقلانية، حيث يذكر (Burda & Wyplosz)^(٣) ان فروض هذه التوقعات تؤكد على أيجاد وسيلة تقدير لحوادث المستقبل من خلال استخدام كل المعلومات المتاحة بكفاءة بحيث لا تكون أخطاء التنبؤ منتظمة، و سنتوسع في توضيح ذلك في الفقرة الخامسة من هذا البحث، وقد "يقال ان التوقعات هي ما يراد التنبؤ عنه (عقلانية) إذا كانت هذه التوقعات تعتمد بصورة صحيحة على نفس المحتوى الذي تتضمنه النظرية الاقتصادية بشأن تحديد مسار ذلك المتغير فعلا، فلا يمكن افتراض أن القائمين بعملية التنبؤ عن هذا المتغير يجهلون القوى الاقتصادية التي تتحكم بذلك المتغير المراد التنبؤ عنه"^(٤)

هذا يعنى ان التوقعات العقلانية لها مقومات تقوم على الحدس، ولكن هذا الحدس او التنبؤ او التوقع عقلاى لانه مبنى على فروض يجب ان لا تخرق لكي يكون التوقع عقلاى، و اذا كانت الفروض الآتية متوفرة و مأخوذ بها فأن انطباق ما يتم التنبؤ عنه مع حجم التغيرات الحاصلة فى التجربة الواقعية جراء اتخاذ قرار ما، سيكون شريطا لتحقق التوقعات العقلانية، و يمكن إجمال فروض التوقعات العقلانية فى الآتى على أمل أننا يمكن ان نصيغ تعريفا ملائما للتوقعات العقلانية بعد عرض فروضها:

١. لا تترك الوحدات الاقتصادية، مستهلكة كانت ام منتجة ام مستثمرة، أى فرصة يمكن ان تدر عليها ربحية دون الاستفادة منها و استقلالها، فيوصف سلوكها بأنه امثلى يعظم المنفعة (5). و بهذا تتفوق التوقعات العقلانية على سواها من التوقعات الأخرى⁽⁶⁾ حيث ان الامثلية وفق (باريتو) تؤكد على ان إعادة ترتيب الأولويات او الاختيارات او المزج (التوليفة) لعناصر الإنتاج أم للسلع قيد الاستهلاك لن يضيف وحدة واحدة إضافية من المنفعة يجعل فردا ما فى وضع افضل دون جعل شخص آخر فى وضع أسوء، لكي نتأكد أن المزج او الاختيار او التصرف او القرار السابق كان امثليا، وهذا قمة ما يسعى علم الاقتصاد لتحقيقه^(٧).

٢. عدم تكرار الأخطاء من قبل الوحدات الاقتصادية عند أعداد توقعاتها، لأنها تجمع المعلومات اللازمة و تستخدمها بكفاءة بغية تجنب ارتكاب الأخطاء، وعندما تحصل أخطاء فى التوقع يفترض ان لا تكون تلك الأخطاء تأخذ شكلا منمطا أو منتظما، (Sestemation. forecasting errors)، بمعنى ان الحد العشوائى (المتبقى) فى نموذج الاقتصاد القياسى لا يتسم مساره بنمط معين، عندئذ، يوصف توقع سلوك الأحداث الاقتصادية بأنه عقلاى،⁽⁸⁾ هذا يعنى ان انتظام الأخطاء يتعارض مع منهجيتين:

١. منهجية عقلانية، حيث لو كانت الأخطاء منتظمة من الحوادث السابقة إلى الآن يفترض ان تكون الوحدات الاقتصادية قد تنبهت لها و أدخلتها ضمن معلوماتها التي تستخدمها بكفاءة فتمكن

من اجتنابها و من ثم لكي يكون توقعنا عقلاني يفترض ان يكون الخطاء للتوقع العشوائي تصادفي غير منتظم اي غير مكرر.

٢ منهجية قياسية حيث ان فروض النموذج الخطى التي تجعل تقديراته كفونة ويعتمد عليها تستوجب أن يكون الخطاء عشوائي و موزعا توزيعا طبيعيا بمتوسط يساوى صفر و تباين يساوى (6^2) و عند خرق هذا الفرض سنواجه مشاكل قياس.

٣ تاخذ الوحدات الاقتصادية عند أعداد توقعاتها العقلانية بنظر الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة والخبرة و التجارب الماضية و اخر المستجدات و التطورات و أخبار الساعة و حتى تصريحات المسؤولين مثل تصريحات منظمة أوبك و آراء المحللين فيكون للتوقعات العقلانية تاييد تجريبي مثلما يجرى الآن من معلومات متراكمة لدى العاملين في اسواق المال المتخصصة⁽⁹⁾.

٤ لكي تكون نتائج تطبيق التوقعات العقلانية جيدة فيما لواردات الحكومة لقراراتها الاقتصادية ان تحقق الأهداف المرغوبة، فعليها ان يكون التغيير الذي يحدثه القرار تغير شامل و ليس جزئي و دائم و ليس مؤقت و حاسم و ليس فيه تسويق في التنفيذ أو تغيرات للتخلص من التنفيذ و ان يكون مرة واحدة بأسلوب ما -يسمى (بالعلاج الجاهز او المفاجئ) - تتناغم فيه السلطات المالية و النقدية لمعالجة التضخم مثلا، كما يجب ان يكون التغيير مقبولا قبولا عاما لدى الجمهور و يدركون أبعاده و لا توجد لدى الحكومة اي دلالة قد تنبهه الى التراجع عنه،⁽¹¹⁾ عندها يمكن للبيئة الاقتصادية (مجال الاستجابات) اي الجمهور ان يكون مهينا لاكساب هذا القرار و من ثم الحكومة التي أصدرته ثقته، و عند حصول الثقة بين المؤثر و المؤثر به ستكون للتأثيرات المرغوب تحقيقها ابعدا مدي و سوف تتطابق توقعات متخذي القرار وفقا للفروض العقلانية مع ما سيجري من أحداث في الواقع الاقتصادي . و بالجانب الآخر، ستكون الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص اكثر تأكداً و اقل تحسبا في تقدير متغيرات المستقبل فيكون وصولهم الى التوقع العقلاني بجهد اقل و كلفه أدنى لان الأخطاء المنتظمة مأخوذة في الحسبان من السابق و منمطة بشكل متغيرات مفسرة و لا توجد فيها مشكلة، اما تغيرات اليوم وفق القرار الشامل الدائم الحاسم الذي وثقوا به فسوف لن تكون هنالك أخطاء منتظمة تقلل من كفاءة توقعاتهم لان كل شيء في هذا التغيير جديد و غير مألوف و حصلت الثقة به.

٥ اذا كانت توقعات الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص تصاغ قواعدا اعتمادا على القواعد التي تستخدمها الحكومة في صنع قراراتها، و اذا كانت نتائج معلمات الشكل المختزل هي اول ما يتاثر بالتغيرات في السياسة الاقتصادية، إذن لابد من إيجاد إطار احصائي و نظري يستطيع الاقتصادي استخدامه لعزل المعلمات الهيكلية التي لم تتاثر بالقرارات الحكومية عن المعلمات الهيكلية التي تأثرت ، و من ثم يمكن معرفة درجة اعتمادية القواعد التي تتبناها وحدات القطاع الخاص في تقدير توقعاتها على القواعد التي تستخدمها الحكومة في صنع قراراتها، و بالتالي كلما كانت القرارات الحكومية مستهدفة تغير الهيكل اكثر منها تغيرات في التكنيكات كانت توقعات القطاع الخاص اكثر تأثرا و العكس بالعكس⁽¹²⁾.

مما سبق يمكن القول ان التوقعات العقلانية هي أسلوب نظري وقياسي يعتمد الى التأثير فى درجة استجابات الوحدات الاقتصادية بعضها للتغيرات السلي تحدثها قرارات البعض الأخر من خلال الأخذ بالمعلوماتية يوم بيوم و تجاوز أخطاء الماضى التي تتكرر و محاولة تكميم متغيرات لمسميات الأخطاء و الحوادث و المعلومات و المستجبات و إدخالها كمتغيرات مفسرة لسلوك المتغير قيد التوقع بقصد مطابقة التقدير المتوقع مع الحوادث الاقتصادية التي ستحصل فتكون توقعات الوحدات عقلانية و حجم تأثرها بالمتغيرات محسوب و بالتالي مقدار التكيف المطلوب لمواجهة ضرر التغير سيكون محسوباً أيضاً.

ثالثاً: أزمات الفكر الاقتصادي و إمكانية التنبؤ

خضعت الأفكار الاقتصادية لتغيرات هامة فى السبعينات من القرن المنصرم، حيث عانت النظرية الكينزية التي كانت سائدة من صعوبات فى حساباتها بشأن الأحداث الاقتصادية الخطيرة، فلم يعد بإمكان صانع السياسة ان يدير الاقتصاد بسهولة من خلال التوفيق المرغوب بين معدلي التضخم و البطالة المتقايضين على منحنى فليبس بشكله الأولى و ذلك باستخدام تعديلات معينة فى أدوات (إدارة الطلب) كالمضرائب، الأنفاق الحكومي، الإعانات، عرض النقد، و ما تتركه هذه الأدوات من أثر مضاعف عند تغيير معدلاتها، و عندما كانت تلك الإجراءات الكينزية أكثر حنكة فى إدارة الاقتصاد ازدادت ثقة الاقتصاديين بإمكانية التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية و معدلات التضخم و البطالة^(١٣) و وضعت هذه المعدلات بشكل رقمي (٤-٤-١) أي ٤٪ نمو الناتج الحقيقي، ٤٪ بطالة، ١٪ تضخم..

ظهرت معالم أزمة فكرية جديدة فى عام ١٩٦٤ عندما استخدم الرئيس الأمريكي (كندى) طريقة التخفيضات الضريبية لتحفيز الطلب الكلى فى الوقت الذي كان الاقتصاد فيه يعاني من تباطؤ النمو، و كانت التوقعات متفائلة بتعاظم أثر المضاعف الكينزى لزيادة الطلب الكلى و معالجة المشكلة بنفس الجرعات المألوفة، ألا انه تبين أن الاقتصاد قد نمى ببطيء أشد بعد التخفيضات الضريبية^(١٤). فأثيرت بذلك الشكوك حول إمكانية التنبؤ بسلوك المتغيرات اعتماداً على أدوات النظرية الكينزية.

على ضوء الشكوك بإمكانية التنبؤ ظهرت مدرسة النقوديين بزعامة (ميلتون فريدمان) لتؤكد على دور تقلبات عرض النقد فى التنبؤ بالتقلبات قصيرة الاجل التي تحصل فى الاقتصاد، و ترى هذه المدرسة ضرورة إيجاد قاعدة لثبات النمو النقدي^(١٥). و ياتى رأيهم نتيجة الشكوك بفعالية إدارة الطلب لذلك فهم يميلون الى (اللاحرية فى التصرف) لإدارة النقود، أي الدعوة إلى الاستقرار فى نمو النقد كأفضل طريقة لتقليل التقلبات فى الإنتاج، وان كانت نظرة النقوديون تركز على عرض النقد أكثر من سواه من المتغيرات الاقتصادية الأخرى إلا انه كان المدخل الأول للتفكير بإيجاد قواعد ثابتة لكي تحل محل الحرية التي تشوهت بفعل التطورات و التغيرات الاقتصادية، و حصول نواقص السوق و الأبتعاد عن شروط المنافسة و عدم عمل الآلية الكلاسيكية، فهي اذن محاولة تقييد أو ربط أو خلق انتظام فى حركة متغير يعتقد انه مهم (عرض النقد) و من ثم محاولة التذكير الى ان الثوابت المعروفة فى الفكر الاقتصادي قد تغيرت و بحاجة الى ان تربط بقواعد ثابتة، و هذا ما سينسحب الى نماذج الاقتصاد القياسى مؤدية الى انخفاض معنوية (signification) ال (X^S) الموصوفة فى الجزء المنمط او المنتظم فى العلاقة الدالية و تعاظم اهمية و معنوية مجموع التأثيرات الطفيفة للمتغيرات

الكثيرة المحذوفة من النموذج و التي يظهر اثرها مكورا فى المتغير العشوائى غير المنتظم (u) . و بذلك كانت الشكوك اول ما اثرت حول امكانية التنبؤ بسلوك المتغيرات من خلال النماذج السلوكية المعتادة للاقتصاد القياسى، و بدأ التفكير بالبديل الأكثر امثلية الذى طرح وهو قيد البحث هنا (التوقعات العقلانية). ومن خلال القواعد المقترحة من قبل الفريد مانيون⁽¹⁶⁾ سوف يمكن الانتقال من حالة عدم التأكد (uncertain) الى حالة التأكد (certain) بكم و نوع و نتيجة اى سياسة اقتصادية قد تتبناها الحكومة، و مدى امكانية القطاع الخاص على التكيف لهذه السياسات من خلال اجراء توقعاته العقلانية بما يجعل البيئة الاقتصادية اقل اضطرابا و أكثر يقينا و الاجراءات الحكومية أكثر مصادقية فى ظل اسلوب التثبيت بالقواعد، (قاعدة نقدية، قاعدة ضريبية، قاعدة الميزانية) و التخلى عن السلوك المضطرب و الاستجابات غير المتوقعة بين الحكومة و الجمهور.

التغيرات التى حصلت عبر الزمن فى اطار الفعاليات الاقتصادية و التى قد تعود الى انتقالات ديموغرافية و اخرى ايدولوجية او مؤسسية و اقتصادية سادت سوق العمل جعلت فرضيات المعدل الطبيعى لم تعد قائمة و من ثم فان اى محاولة لاعادة البطالة الى مستواها الطبيعى ستقاىض التضخم و سوف لن تنجح فى الحفاظ دائما على نسبة ادنى من المعدل الطبيعى للبطالة و قد ترتب عن هذه التغيرات دفع الاقتصاد الى ازمة فكرية جديدة عرفت فى السبعينات بازمة الفكر الاقتصادى متمثلة بتزامن البطالة مع التضخم فيما يعرف بالتضخم الركودى Stag flation ، و بذلك تهيئت الأرضية الملائمة لولادة التوقعات العقلانية.

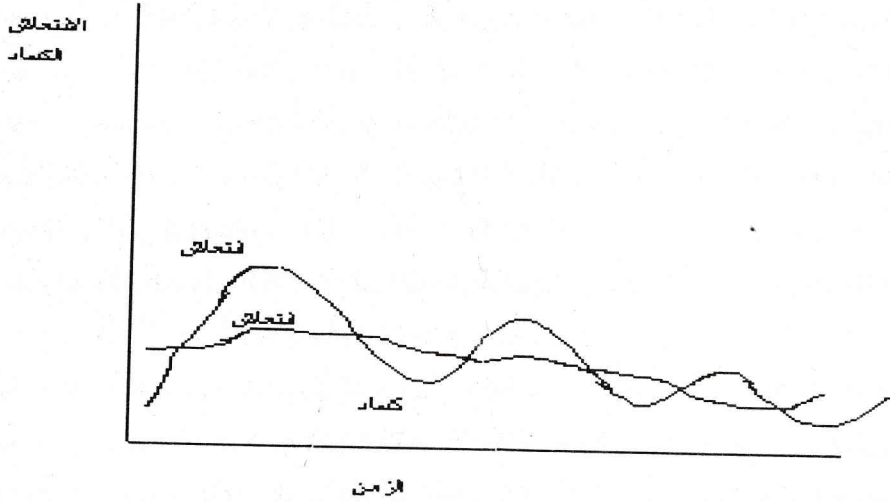
رابعا: حتمية التوقعات العقلانية فى ظل التكيفات و عدم التأكد: ¹⁷

طورت فرضيات فريدمان - فلييس من قبل روبرت لوكاس و توماس سير جنت و آخرين و سميت اضافاتهم بالاقتصاد الكلى الحديث، حيث أكد لوكاس على ان الوحدات الاقتصادية (منشآت، عمال، مستثمرون، مستهلكون وغيرهم) يميلون الى الاضطراب فى المدى القصير بسبب عدم التأكد من سلوك التغيرات فى الأسعار النسبية و المطلقة، و هذا الاضطراب ينعكس فى ميول منحنيات العرض و الطلب الكليين اللذين حظيا بجدل كبير بين الكنزين و الكلاسيك المحدثين، ففى الوقت الذى تقف فيه نظرية الأسواق لسلع و النقود وراء انحدار منحنى الطلب الكلى و يفترض ان يكون (الادخار المخطط = الاستثمار المخطط) وكذلك (الطلب على النقد = عرض النقد) وفق النموذج الكلاسيكى، فان منحنى العرض الكلى يقف خلفه سوق العمل حيث يحدد عرض العمل و الطلب عليه معدلات الأجور الحقيقية و مستوى الاستخدام بافتراض مستوى راس المال و تكنولوجيا معطى، و كلا المنحنيين يتأثران بتغيرات الأسعار و تكون هنالك ميول اخرى للمنحنيات كلما تغيرت الأسعار، و لكن الأسئلة التى تثيرها التوقعات العقلانية هو انه لو كانت الوحدات الاقتصادية المختلفة على علم تام بأخر المعلومات و المستجدات و الإجراءات المحتملة و المتوقعة للتغيرات فى الأسعار، فهل ستكون استجاباتهم لتغيرات الأسعار أكثر أم اقل تذبذبا و ارتباكا، و لماذا؟ ان استجاباتهم ستكون اقل تذبذبا حتماً لان تهيئة ردود الأفعال اللازمة للتكيف مع الوضع الجديد تجعلهم اقل اضطرابا، وإذا كان لديهم علم تام بارتفاع الأسعار فى الاقتصاد ككل وهم يملكون عقود عمل كافية المرونة فسوف يكون بمقدورهم تقليل عرضهم للعمل فى الوقت المناسب لكي يعود معدل الأجور اللاحق (الذى أحدثه التغير) الى المعدل الحقيقي الأولى الذى كان سائد و كذا الحال بالنسبة لمستوى الاستخدام سيعود الى حيث كان، و اذا كان العاملون الذين يعرضون العمل

يستجيبون للزيادة في مستوى الأسعار حالما تطلب المنشآت العمل فأن منحى العرض الكلى سيكون عمودياً، ولكن إذا كان العمال ملزمين مثلاً بعقود طويلة الأمد فان قدرتهم على التكيف ستكون أقل وأبطأ وسيكون منحى العرض الكلى مائلاً الى الأعلى لفترة قصيرة، هذه الاستجابات التى تتبعها تكيفات تترك أثرها على منحنيات العرض والطلب حتماً، وبذلك فان للتوقعات العقلانية وفروضها وشروط عملها اثر مهم فى تلك التكيفات وفى رسم شكل المنحنيات ومن ثم فى نتائج القرارات والسياسات الاقتصادية المتخذة. هذا عندما تكون التوقعات عقلانية وحاسمة، ولكن تبقى هنالك تساؤلات غير محسومة قد تقلل من كفاءة التوقعات، فمثلاً، ما طول الفترة الزمنية التى يغطيها القرار المتخذ (التغير)؟ ما مرونة الأجور والأسعار؟ ما سرعة تصفية السوق؟ فإذا كانت الأجور ثابتة و أقل مرونة من أسعار السلع فان العاملين قد يخمنون الأسعار خارج السوق بواسطة التقدير العالى للأجور التوازنية، وهل ان ذلك سيقبل من اهمية التوقعات العقلانية باعتمادها اسلوب التقدير هذا؟، فى الحقيقة، ان اهمية هذا الأسلوب ستبقى محفوظة طالما ان لتوقعات التى سوف تنمط بهيئة متغيرات مفسرة، ستبقى خاضعة للتنبؤ والأخطاء المتوقعة - اى خطأ التوقع - طالما هى متغيرات غير محسوبة اى ليس لها بيانات Data جاهزة، وبالتالي فان خطأ التوقع سيسرى عليه من جديد ما يسرى على اخطاء النموذج السلوكى الكلاسيكى فى القياس الاقتصادى، حيث يجب ان يكون الخطأ للتوقع متضمن شرط $N(0, 0.6^2)$. ولان الأخطاء سوف تاخذ فى الاعتبار فان نظرية التوقعات العقلانية تعتمد على فرضية ان الوحدات الاقتصادية لا تكرر ارتكاب نفس الأخطاء، اى انها تتعلم من التجارب السابقة وهذا يعنى على مستوى الكلى ان العاملين لا يواصلون ارتكاب الأخطاء ذاتها التى حصلت فى الماضى، لذلك فان البطالة الاجبارية لن تستمر طويلاً لان الأجور السائدة وتوقعات الأجور ستتكيف لتدفع مستوى الاستخدام نحو الأعلى وهذا يدفع منحى العرض الكلى قصير الأمد المائل الى الأعلى سريعاً ليصبح عمودياً، وهذا يتفق مع ما ذهب اليه النقوديون من ان الاثر الأخير للطلب المحفز سيكون على الأسعار عند وصول الإنتاج الى مستوى التشغيل الكامل، فى حين ان الكينزيون من خلال إدارتهم للطلب الحكومى يعتقدون انهم سيؤثرون فى الإنتاج فى فترات الانكماش لان منحى العرض الكلى قصير الأمد يميل الى الأعلى نحو اليمين وانه قد يأخذ سنوات عديدة لكي يعود الى حالته العمودية طويلة الأمد. كما يعتقدون أن الإنتاج فى المدى الطويل يُبنى عن طريق زيادة الإنتاجية فقط.

أما منظرو التوقعات العقلانية فانهم يعتقدون ان الوحدات الاقتصادية المختلفة التى ستتاح لها الادوات و المعلومات ساعة بساعة لن يبقوا مخدوعين أو مفضلين لفترة طويلة طالما هم سوف يجسدوا أو يدخلوا توقعاتهم المبنية على ضوء المعلومات فى الجزء الموصوف والمفسر لسلوك المتغير التابع أو الحالة قيد اتخاذ الأجراء أو القرار أو السياسة الاقتصادية الحكومية⁽¹⁹⁾، الأمر الذى يعطى للوحدات الاقتصادية قدرة أكبر على التكيف، كما أن الأخذ بالتوقعات العقلانية فى الحسابان سوف يجعل الوحدات الاقتصادية أقل ضرراً من القرارات الحكومية لانهم مستعدين للتكيف ومتوقعين بشكل عقلاني للتغيرات، من زاوية أخرى، قد يؤدي الأخذ بالتوقعات العقلانية الى جعل القرارات الحكومية أقل تأثيراً و نجاعةً فى تغيير سلوكيات الوحدات الاقتصادية نحو الوجهة المرغوبة من قبل الحكومة لانهم متحسبين لها، أو أن صراع التأثير والتكيف سيعتمد على قدرة هذه الأطراف المعنية على الأخذ بشروط وفروض التوقعات العقلانية وأليه تطبيقها، ولذلك لم

تعد الئوم فى عالم التكيفات لئياسات الاقآصاءية الءكؤمية آاثيرات واضءة المعالم كما كانت فى السابق فى إطار إءارة الطلب ، ولم تعد استءاباب الوءءاءات الاقآصاءية سرئعة وءاسمة ولءلك لم تعد الءورات الاقآصاءية ءاآ نهاءا شءيءة الانءاءار كما كانت فى السابق وانما أصبءت نهاءا العليا (فآرات الانتعاش) ونهاءا الءنبا (فآرات الكساد) اكآر تسطءاً وءاآ بعء زمنى أطول وآاثيراآها فى الءياة الاقآصاءية أقل شءة ، فالآوءعآات العقلانية الئوم أآاآ الفرصة للآءء بكل أسباب التكيف وآءفئف ءءة الءورة، والشكل رقم (١) الآى يوءض طبيعة الءورات الاقآصاءية فى ظل التكيفات والآوءعآات العقلانية وفى ظل الفكر والئياسات الءى كانت سائءة قبلها .



ءامساً: آلية عمل التكيفات والآوءعآات العقلانية وءيفية آءمئم آآفئراآها:

١- آلية عمل التكيفات:

أن للسير من المسآوى الفعلى إلى المسآوى المرءوب لآى من الآفئراآ الاقآصاءية الكلية إءراءات ءكيفية يعآمد ءمها على ءءم الفءوءة بين المسآوبئ، فالآءكفئبات المطلوبة لءعل أءور الئوم (W_t) مساوية لآور الأمس W_{t-1} آسآوءب أن يكون معامل الآكفئ (E) بالءءم الءى يءطى الفءوءة بين مسآوى الآشغفل الكامل \bar{N} و مسآوى الآشغفل الفعلى N ، ءئآ أن: ^(٢٠)

$$W_t - W_{t-1} = W_{t-1} E \frac{N}{\bar{N}} - W_{t-1} E \dots \dots \dots (1)$$

ومن ءلال المعالءة الرئاضية يكون:

$$W_t - W_{t-1} = W_{t-1} \left[E \frac{N}{\bar{N}} - E \right]$$

$$W_t = W_{t-1} + W_{t-1} \left[E \frac{N}{\bar{N}} - E \right]$$

$$W_t = W_{t-1} \left[1 + \left(\frac{N}{N} - E \right) \right] \dots \dots \dots (2)$$

فاذا كانت $E=1$ فالتكيف تام و اذا $E=0$ لا يوجد مبرر للتكيف لان $(W_t = W_{t-1})$ و لذلك فان $(0 < E < 1)$ و كلما كان معامل التكيف اصغر كلما كان الأجر الحال اقرب الى اجر الماضى، فلو كان الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الشامل عندما $(N=N)$ سيكون ما بداخل القوس يساوى صفراً و عند ضربه فى معامل التكيف E يساوى صفراً و عند جمعه مع (1) يساوى واحد، اذن يكون $W_t = W_{t-1}$ وفى حالة الكساد عندما $(N < N)$ سيكون اجر اليوم يتحدد بمقدار اجر أمس الذي يفترض محدد مسبقاً لانه ثابت (معلوم) وكذلك يتحدد اجر اليوم بمقدار الفجوة بين N_t و N و لانها كبيرة فى الكساد ستكون $\frac{N}{N} (-1)$ سالبة، اى اجر اليوم اقل من اجر أمس و سيعتمد ذلك على معامل التكيف، فاذا كان معامل التكيف صغير سيدل على ان الفرق بين الاجرين قليل و بالعكس، و معامل التكيف تعدده ممارسات لاطراف خارجية عديدة اجتماعية و سياسية و البيئة الاقتصادية و تدخلات الحكومة و الحوادث الطارئة و طبيعة التوقعات للجمهور و غيرها و التى بها يتأثر مقدار اجر اليوم الذى سيعتمد على مستوى اجر أمس، و الاخير حددته ظروف أمس من خلال مستوى الاستخدام، و بين أمس و اليوم و غداً سيكون للتوقعات العقلانية اثراً مهماً على طبيعة التكيفات، حيث وفقاً لفروض التوقعات العقلانية تحاول الوحدات الاقتصادية ربط احتمالاتها عن حجم و طبيعة و بيئة و زمن الفجوة بين الفعلى و المرغوب باخر و أحدث المعلومات و المستجبات المتوفرة و من خلال تجاوز الأخطاء المنتظمة.

(٢) آلية عمل التوقعات العقلانية :

تعلى النظرية الاقتصادية متغيرات مفسرة لسلوك المتغيرات التابعة يمكن ان تصاغ قياًسيماً:

$$Y^S = F(X^S, U^S) \dots (3)$$

و لأن X^S لم تعد تفسر y^S بكفاءة لأسباب تتعلق بازمات الفكر الاقتصادية و بتغيرات ذكرت سابقاً، صار لابد من القوس فى U^S من خلال التنبؤ او التوقع، و لكى يكون التوقع عقلامى لابد من ربطه باخر المعلومات و بالفروض الأخرى التى ذكرت انفاً، حيث

$$E[F(u_t / I_{t-1})] = \int u_t F(u_t / u_{t-1}) du_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث: U_t : المتغير العشوائى الفعلى

I_{t-1} : المعلومات المتاحة حتى نهاية الفترة $t-1$

فتكون التوقعات المشروطة رياضياً تمثل تنبؤات عن المتغيرات العشوائية، و لأنه سوف يصاحب اى تنبؤ خطأ فى التنبؤ (et) فان:

$$e_t = u_t - E(u_t / I_{t-1}) \dots \dots \dots (5)$$

حيث: $E(u_t / I_{t-1})$: يمثل المتغير العشوائي المتوقع على ضوء المعلومات

e_t : خطأ التنبؤ عن المتغير u_t

ولاننا نرغب ان تكون e_t اصغر ما يمكن، ولكي يكون الأمر كذلك يجب ان لا تكون هنالك شروط او حدود تؤثر في سلوكه، لانه أن وجدت تلك الشروط فان قيمته ستكون تابعة لتلك الشروط بما قد يجعل e_t كبيرة، ولذلك يفضل ان تتصف e_t بخاصيتين هما: (21)

١. التوقع الشرطي لخطأ التنبؤ يساوى صفراً لانه يعبر عن الفترة الماضية (t-1)، أي يفترض أنها معلومة للمتنبئ، وإذا كان التوقع عنه معلوماً، فسيكون التوقع الشرطي له الآن هو ذاته تماماً لا يتغير، فيتحقق الشرط الآتي:

$$E(e_t / I_{t-1}) = E(u_t / I_{t-1}) - E(u_t / I_{t-1}) = 0$$

٢. عناصر الاستقلالية الإحصائية لأخطاء التنبؤ، أي عدم الاعتمادية بين أخطاء التنبؤ، أي نريد أن تكون هذه الأخطاء عشوائية تصادفية تماماً وغير مرتبطة بأي معلومات متاحة لدى الوحدات الاقتصادية، ذلك انه لو ارتبطت بمعلومات لأمكن توقعها عقلاً فتجول من u_t الى الجزء المنتظم من الدالة فيدعم التوقع الجزء المفسر من سلوك المتغير قيد التوقع. أي:

$$E(e_t \cdot I_{t-1} / I_{t-1}) = 0$$

ومن هنا يكون الربط بين قناعات الوحدات الاقتصادية كل على انفراد، و السلوك التصادفي الفعلي المرغوب للنظام، وهذا يمثل جوهر أسلوب التوقعات العقلانية.

ومن خلال الخوض في u_t بما متوفر من معلومات يمكن استخراج (Z₁n) من المتغيرات التي سوف تضاف إلى X^s الموجودة أصلاً في النموذج القياسي الكلاسيكي، ولأن X^s لم تفسر Y^s بكفاءة كما كانت في الماضي بسبب تغير أصول اللعبة و تغيير البيئة الاقتصادية و تغير الثوابت، ولأن لكي نقارب من المتغير التابع أكثر لابد من إدخال (Z^s) مع (X^s) إلى النموذج القياسي المتضمن توقعات عقلانية، و سيكون الفرق بين yc للنموذج الكلاسيكي و YR لنموذج التوقعات العقلانية، معبرا عن مقدار التوضيح الذي أضافه تطبيق أسلوب التوقعات العقلانية، و من ثم مقدار التكيف اللازم لكي تتطابق مصالح الوحدات الاقتصادية مع اهداف القرارات الحكومية المتخذة.

حيث لدينا معادلة (٣) هي:

$$\hat{y}_c = f(X^s, u_t) \dots \dots (٣)$$

$$\hat{y}_R = f(X^s, Z^s, e_t) \dots \dots (٦)$$

وبطرح (٣) من (٦) نحصل على (E)

$$\hat{y}_R - \hat{y}_c = E$$

حىث E: مقدار ما تضيفه التوقعات العقلانية من توضيح (مقدار التكيف اللازم) وعند تطابق YR مع حجم Y الفعلي الذي سيحدث مستقبلاً، أي الذي سيسود بعد ان تأخذ الأحداث الاقتصادية مداها الزمني من التكيف بعد اتخاذ القرارات، فان التوقعات العقلانية تكون قد تحققت.

٣: آلية تكميم المتغيرات المستخرجة من U_t

سكون المتغيرات المستخرجة من U_t عادة متغيرات غير محسوبة، اى لا تتوفر بيانات منتظمة ولسلسلة زمنية لها، ومن ثم لا يمكن إدخالها في النموذج القياسي، الأمر الذي يجعل الباحث مضطراً إلى اللجوء لأساليب أخرى لتكميم هذه المتغيرات، وقد يكون أسلوب المحاكاة (Simulation) لتوليد بيانات تخدم الإحصائي أكثر مما تخدم الاقتصادي، لان البيانات المولدة بهذا الأسلوب محكومة بشروط إحصائية قد لا تكون متحققة في الواقع الاقتصادي، وقد يكون التعبير الكمي للواقع الاقتصادي اقرب إلى الدقة فيما لو اعتمد أسلوب اجتهادي للخبراء والمتخصصين في المجال قيد الدراسة، ومن هذه الأساليب الاجتهادية هنالك: (٢٢)

١- الطريقة الدلغية:

وجاءت هذه الطريقة لتفادي غياب البيانات من خلال أسلوب اجتهادي في عملية التنبؤ، لتجيب على تساؤل كيفية تحسين طرق التنبؤ في حالة عدم وجود بيانات موثوق بها، فمن خلال إخضاع آراء الخبراء للسرية والكتمان ويكون هنالك وسيط يلعب دور المنسق والمسيطر يتولى تحليل الاستجابات التي يدلى بها الخبراء، و يجرى الوسيط هذه العملية في عدة جولات، وهذا الأجراء سوف يضمن الحصول على مواقف محايدة للخبراء عن القيمة المتوقعة لمتغير ما، ومن خلال استخراج متوسط للاستجابات المتباعدة يمكن الحصول على قيمة تنبؤية تصلح كمقدر مقبول، على أن يتحلى الخبراء بمواصفات معينة.

٢- الطريقة البيزية:

وهي أيضا تقدير اجتهادي بسبب عدم وجود متغيرات محسوبة، إلا أن المتكهن هنا لا يعتمد على الخبراء وإنما يعتمد على خلط التقدير الكلاسيكي الموضوعي الذي تعطيه النظرية الاقتصادية للمتغير قيد الدراسة مع التقدير الاجتهادي للباحث، فلو كانت قناعات الباحث المسبقة تعطى للمتغير تقدير %٩٠، والتقدير المستند على عينة صغيرة من البيانات أو بعض الأرقام المستخرجة من الاستبيانات او من خبرة الخبراء الذين لديهم دراية مسبقة لسلوك المتغير ومعدل نموه لو أعطى للمتغير تقدير %٨٠، فانه وفق الطريقة البيزية تكون القيمة المقدرة تعتمد على الوزن الترجيحي الذي يعطيه الباحث لكل من التقديرين على ان يكون مجموع الأوزان التقديرية يساوى %١٠٠، أي

$$\hat{B}_{Base} = S(BP) + (1-S)B$$

حىث S و 1-S: متوسط ترجيحي مجموعهما يساوى واحد.

BP: التقدير المسبق للباحث

\hat{B} : التقدير الكلاسيكي (النظرية الاقتصادية). و وفقاً للأرقام سيكون:

$$B_{Base} = 0.80 (0.90) + 0.20(0.80) = 0.88$$

بافتراض انه أعطى وزن 80% لتقدير الباحث المسبق و وزن ترجيحي 20% للتقدير الكلاسيكي.

سأداساً؛ مثال واقعي لتطبيق التوقعات العقلانية:

في اقتصاد متخلف كالاقتصاد العراقي ويواجه مع اختلالاته الهيكلية و التمويلية و الفكرية، متغيرات خارجية تترك بصماتها على سلوك فعالياته الاقتصادية و كذا الأمر بالنسبة للاقتصادات الأخرى، كالأدلة و اللبرلة و العولمة، فضلاً عن كونه اقتصاد يعاني من تواصل الحروب و الحصار و التهديدات و عدم الأستقرار، كل ذلك يجعل للقرارات الاقتصادية الحكومية درجات من الأستجابات شديدة التباين من قبل الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص، وهذه الأستجابات المتباينة وليدة الكثير من الأرباكات المحتملة و عدم اليقين و عدم التأكد و عدم المضبوطية و اتساع أهمية المتغير التصادفي (u^s) في تفسير سلوك المتغيرات التابعة و تدنى أهمية الجزء المنتظم و النمط من العلاقات الدالية، و القرار الحكومي المرتقب - قيد التوقع العقلاني و التكيف - هو (إطلاق إجازات البناء للأراضي الموزعة سابقاً و توزيع أراضى جديدة للعسكريين و الموظفين). كيف سيكون التكيف مع هذا ومدى تحقيقه لأهدافه، و الاقتصادي - كما ذكرنا آنفاً - مستشار من قبل الوحدات الاقتصادية، فلو طلبت منه الوحدات الحكومية الأستشارة حول التطبيق و اراد تطبيق فروض التوقعات العقلانية، فانه سيطلب بان تكون هنالك مصداقية في إقرار و تنفيذ القرار لكي تزداد ثقة الجمهور به فيحقق أهدافه و أن يتجاوز أخطاء التنفيذ السابقة و أن يأخذ مدى زمني معقول و يكون حاسم و نهائي و لا يبتتر بقرار آخر بمنتصف الطريق و ان تتكيف سياسات أخرى نقدية و مالية لخدمة تنفيذ القرار لإكسابه صفة الثقة و الحسم و الأستمرارية و أن يستفاد من المعلومات المتاحة لكي يكون حجم القرار متوافق مع حجم القدرة على تنفيذه و غيرها من التوصيات. و لكن لأننا الآن بصدد تكييفات القطاع الخاص للقرار الحكومي فسوف نطبق المثال بافتراض أن الاقتصادي مستشار من قبل وحدات القطاع الخاص، و لأنه يطبق أسلوب التوقعات العقلانية في ظل اقتصاد يحتاج حتما لهذا الأسلوب بسبب عشوائية متغيراته، فانه سوف يضطر إلى الخوض في (u^s) و استخراج و تنميط و تنظيم ما يمكن تنظيمه من متغيرات على ضوء المعلومات المتاحة ($E(U_t/I_t-1)$ و تكميم المتغيرات المستخرجة (Z^s) لاستخدامها في التوقع و إعطاء المشورة، و سوف تأخذ المتغيرات نفس الرموز ($Z_1, 2, \dots, N$) حيث سيواجه اتخاذ و تنفيذ القرار مشاكل و إرباكات محتملة الوقوع بدرجة كبيرة بسبب حصول تكرار سابق لقرارات مشابهة و هذه الأرباكات سوف تعيق تحقيق هدف و غاية القرارات الحكومية كما سنرى؟

١- الأرباكات المحتمل أن تأتي من الجهة التشريعية:

أ - من حيث عامل الزمن (Z_1):

أن الجهة التي ستصدر القرار ستحصل منه على ردود أفعال لتصرفات الأفراد و أسعار العقارات قبل صدوره ناتجة عن الترويج له مسبقاً في أوساط الجمهور من خلال مختلف أنواع الإشاعات و عادة ما يتعاضد حجم الحدث في الإشاعة عنه في الواقع، ثم يبدأ الأثر المتوقع المبني على الإشاعات المسبقة يتراجع كلما تأخر

إصدار القرار أكثر، يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة أكثر بالقرار فينعكس ذلك سلباً على الآثار المتوقعة له بعد إصداره، وهذا الوضع اعتاده الجمهور في فترة الحصار وعدم اليقين حيث دائماً ما تكون للإشاعات عن الإجراءات الحكومية المرتقبة صدى أوسع من عملية حدوث تلك الإجراءات بسبب عامل الزمن (تاخر الأجراء).

ب- من حيث الفرق بين الحجم المتوقع للقرار وحجمه الحقيقي بعد الإصدار (Z2):

فعادة ما تكون الإشاعات أكثر خيالاً وطموحاً من الأجراء الحقيقي الذي يحصل بعد تطبيق القرار، فكلما كان الفرق كبيراً كانت الآثار المتوقعة له قبل صدوره أكبر من الآثار التي ستحصل بعد صدوره.

ج- شروط القرار (Z3):

حيث دائماً ما تكون الشروط المتوقعة و المروج لها اسهل من الشروط التي ستصدر فعلاً.

كل هذه الاحتمالات المتوقعة جعلت أسعار دور السكن تنخفض بفعل التفاؤل، أي أن التضخم المتوقع لاسعار اقل من التضخم الفعلي، فيتوقع ان عرضها سيزداد بشكل مطرد بسبب التوسع في البناء و في إطار قيام الحكومة بمنح مواد بناء بأسعار مدعومة، هذا الامر جعل قيمة العقار تتحول من كونها كانت مدفوعة بكلفة بناء عالية، أي من قيمة البناء إلى قيمة الأرض المشيد عليها البناء، لان أذواق المستهلكين أخذت تتغير باتجاه شراء الأرض و ليس الدار و القيام ببناءها بالطريقة التي تشبع أذواقهم، فادى ذلك إلى تعاظم أسعار الأراضي السكنية و انخفاض أسعار الدور و أخذت موجه التوجه إلى الأراضي بعداً تراكمياً من قبل المستثمرين حتى صارت أسعار الأراضي غير معقولة رغم أن هذا الارتفاع كان يكبح بين الحين و الآخر بدعوى وجود قرارات لتوزيع أراضى جديدة فيزداد عرضها لمواجهة الطلب عليها، و يبقى الشيء المتفق عليه أن العقارات في ظل تطبيق كامل للقرار ستتنخفض أسعارها في الأمد الطويل حتماً، و لكن تبقى المراهنة على بتر القرار أو حصول متغيرات تعاكسه هي الأخرى محتملة بقوة وان الأرصدة النقدية التي كانت مكتنزة و توجهت إلى الأراضي تحمل بعداً تضخيمياً نقدياً يسير باتجاه معاكس لمن يريد انتظار فرصة أفضل لشراء دار، و باتجاه موافق للمستثمر الذي يخدمه التضخم بعد استكمال عمليات البناء او المضاربة.

٢. صلب القرار وكان متفائلاً،

حيث وزعت أراضى جديدة و منحت إجازات بناء و خصصت مواد بناء بأسعار مدعومة، و تعاظم التفاؤل أكثر عند التلميح إلى قرار حكومي مكمل يمنح قروض بناء للعسكريين تصرف لهم على ثلاث دفعات تتزامن مع مراحل البناء و تسدد على مدى (٢٥ سنة) و للموظفين و لكن تسدد على مدى (١٥ سنة). و اتجه القطاع الخاص فوراً إلى شراء الأراضي و ارتفعت أسعار أكثر و بقيت الأسعار اللور راكدة أو انخفضت قليلاً، و سوف يواجه الأمر احتمالين:

١- أسعار الأراضي الآن أعلى من السعر الطبيعي (Z4):

لأنها أسعار مدفوعة بتوقعات غير مدروسة من قبل مستثمري القطاع الخاص، ذلك ان تعاظم سعر الأرض الآن وإضافة كلفة البناء مهما كانت متدنية فإنها سوف تجعل سعر الدار بعد بنائه غير منافس للدور المبنية قديماً و قد يتغلى المستهلكون عن رغبتهم في إرضاء أذواقهم في امتلاك دور بمواصفات أكثر حداثة إذا كان الامر مكلفاً لهم.

٢- إذا بنى القطاع الخاص توقعاته على عدم استمرار القرار (Z5):

ان فقدان الثقة من قبل وحدات القطاع الخاص باستمرارية القرار أو انه سيبتز ولا ينفذ كما ينبغي نتيجة استناده على تأريخ طويل من المعلومات المتكررة عن قرارات لم تنفذ أو نفذت جزئياً أو لم يعد مجدي اقتصادياً الانتفاع منها بسبب حصول تغيرات اقتصادية مالية و نقدية قضت على جدوى القرار او ان لديه معلومات عن الأرباكات المحتملة التي ستظهر في آلية تنفيذ القرار.

۳. الأرباكات المحتمل أن تأتي من الجهة التنفيذية :

سوف يمر تنفيذ القرار بالعديد من الحلقات الإدارية و التي تحتاج إلى مراقبة شديدة و صارمة، و الا فإن تنفيذ القرار سيكون قاصراً و يتحول عن وجهته الصحيحة، و الحلقات التي ستظهر فيها الأرباكات المحتملة هي :

۱- حلقة الحصول على إجازة البناء (Z6) :

بما أن معاملة تطبيق القرار تمر تحت أيدي موظفي الحكومة و هم الفئة الأقل دخلاً من مصادر الدخل المشروعة فهم ينجرون بسهولة إلى مصادر الدخل غير المشروعة فيستشري فيهم الفساد الإداري و الرشوة، عليه سيكون منح إجازات البناء انتقائي و يعتمد على مقدرة الفرد على الدفع، و حتى القادر على الدفع فإنها تكون مكلفة عندما تضاف مصاريف المراجعات و الرشاوى إلى كلف البناء، عندها يشوه هيكل تنفيذ القرار و تنتفي عموميته فيؤثر ذلك سلباً في عرض الوحدات السكنية قيد الإنشاء.

۲- حلقة الحصول على القرض العقاري (Z7) :

و الحصول على القرض أيضا سيكون انتقائي و تترتب عليه كلف عرضية تضاف إلى كلف البناء، و لكي يبيع المستثمر الدار الذي بناه بسعر الكلفة مع هامش قليل من الربح، سيكون السعر متضخم و غير تنافسي.

۵- حلقة الحصول على مواد البناء (Z8) :

حيث أن تجهيز مواد البناء أيضا سوف يناط بجهة معينة تضع لوائح و تعليمات تعطى امتيازات لشرائح معينة دون أخرى، او تعطى تدرج زمني متباعد فيجعل الاثر الإيجابي المنتظر حصوله بطئ الحصول و قليل الأهمية، فتزامن معدلات تزايد عرض الدور المتباطئة مع معدلات تضخم متشبهة بمستوياتها السابقة، فضلاً عن حصول هوامش كلفية غير قانونية كالرشاوى و الولائم و المحسوبيات و غيرها تضاف الى كلفة البناء.

د- حلقات على مستوى الاقتصاد الكلي (Z9) :

حتى بافتراض حصول زيادة في عرض الوحدات السكنية في المناطق الجديدة الموزعة فان ذلك يجب أن يتزامن مع أنفاق حكومي كبير لتوفير الخدمات البلدية و الكهربائية و الصحية و التعليمية المختلفة و عند قصور القطاع الحكومي عن ذلك يجعل هذه المناطق طاردة لطلب باتجاه المناطق القديمة و الدور القديمة المتوفرة فيها الخدمات فتبقى المشكلة قائمة، و إذا ما أرادت الحكومة تقديم الخدمات العامة فإنها ستواجه عوائق في التمويل أو اللجوء إلى مصادر غير اعتيادية في التمويل ينجم عنها معدلات تضخم أعلى تسبق الزيادة المرتقبة في عرض الخدمات، و كلا الاحتمالين سينجم عنهما خيبة أمل المستثمرين الذين أنفقوا مبالغ طائلة في بناء هذه الأراضي التي ستبقى مهملة، و يعود من جديد التسارع في أسعار الوحدات السكنية في المناطق التي فيها خدمات حكومية عامة.

٤- الأرباكات المحتمل أن تأتي من وحدات القطاع الخاص ذاتها:

١- بافتراض عدم حصول رقابة و متابعة حكومية لتنفيذ القرار (Z10):

فلو تقاعست الوحدات الحكومية - و هو الاحتمال الأكثر وقوعاً - أما لإهمال هذه الوحدات أو لان القطاع الخاص استطاع شراء ذمهم في إطار فساد إداري كبير، فإن القروض التي تمنح سوف لن تذهب لبناء الوحدات السكنية غير مضمونة الربح، وإنما تذهب لإشباع حاجات أخرى مستلميها مما يخلق طلب كبير في السوق فيؤدى إلى تضخم بمعدلات أعلى ناجم عن تضخم نقدي دون زيادة العرض، أو أن المستثمر يتحول إلى مضارب باستخدام مبلغ القرض الذي حصل عليه فيؤدى ذلك إلى نفس النتيجة التضخمية وربما يتم بناء الوحدات السكنية على شكل هياكل فقط دون جعلها جاهزة للسكن، ذلك أن الدفعة الأولى من القرض تستلم عند الأساسات و الثانية عند الوصول إلى السقف و الثالثة بعد إكمال السقف، ولأن الذمم للموظفين تشتري والمواصفات تعرف فإن هذه الهياكل تبقى بحاجة إلى تأهيلها للسكن، ومن ثم لا تمثل زيادة حقيقية في عرض الوحدات السكنية في حين مثل القرض زيادة حقيقية حصلت في الطلب ابتداء نتيجة توزيع الدخل على العاملين في الهياكل هذه وهم عادة من ذوي الدخل المنخفضة وميلهم للاستهلاك عالي فيتعاظم التضخم دون أن يزداد العرض، خاصة وان تأهيل الدور سيترك للزمن طالما أن وصول الخدمات للمنطقة التي فيها الهياكل متروك للزمن من قبل الحكومة أيضاً.

ب- معظم المنتفعين من القرار شرائح ثرية تملك وحدات سكنية جيدة (Z11):

هذا الأمر يجعل تحولهم من مستثمرين إلى مضاربين هو الاحتمال الأقوى، فيترك أثراً سلبياً يعاظم التضخم ولا يزيد العرض، وحتى من يستثمر منهم فهو يبني بقصد البيع و المتاجرة وليس السكن أو إشباع أذواق مستهلكين فيكون البناء بمواصفات فنية سوقية غير جيدة.

كل هذه الاحتمالات المتوقعة ومعرفة تسببها وربطها بالإجراءات والقرارات تمثل معلومات مهمة متاحة يمكن أن تنظم الكثير من سلوك المتغير العشوائي (ut) وعند إدخال هذه (Z^S) كمتغيرات مفسرة في النموذج القياسي السلوكي الكلاسيكي الذي كانت تفره النظرية الاقتصادية وأصبحت تتنكره بفعل التغيرات والأزمات الاقتصادية، فإنه من الممكن أن يحصل التقارب بين حجم المتغير المدروس قيد التوقع الذي سيحصل بعد استكمال الأحداث الاقتصادية التكميلية اللازمة للقرارات الحكومية لكامل مداها الزمني والمكاني، وبين حجم المتغير المقدر وفقاً لأسلوب التوقعات العقلانية، أما لو حصل التطابق بين المقدر وبين ما سيحصل فإن التوقعات العقلانية تكون قد تحققت.

ويكون ذلك من خلال تحويل كافة الأخطاء المنتظمة المكررة في السابق إلى الجزء المنتظم من الدالة ومن خلال المعلومات المتاحة حتى ساعة الاستشارة، يمكن أن نشير على القطاع الخاص بكيفية التكيف لهذا القرار الحكومي.

سابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. كانت الأزمات الاقتصادية الفكرية على مر الزمن كفيلة بخلق إضافات فكرية لتغير الثوابت التي كانت تعتمد عليها النظرية الاقتصادية وتعاضم الجزء العشوائي (غير المفسر في الدوال) المقدرة لسلوك المتغيرات الاقتصادية ، كانت ولادة أسلوب التوقعات العقلانية ولادة حتمية بوصفه الأسلوب الأمثل لتكيف الوحدات الاقتصادية حكومية أو خاصة لقرارات وإجراءات وردود أفعال بعضها للبعض الآخر ، وهذا يتفق مع الفرضية التي انطلق عنها البحث.
٢. بسبب انحراف الممارسات و الفعاليات والواقع الاقتصادي قيد الدراسة عن السلوكيات التي تقول بها النظرية الاقتصادية ، أصبحت النماذج السلوكية للاقتصاد القياسي أقل كفاءة في التعبير عن الواقع الاقتصادي وكان لابد من إيجاد آلية لشروحات جديدة تعتمد آخر المستجدات و المعلومات لتنميط وقولبة أحداث مهمة خاضعة للتكرار والانتظام و سحبها من المتغير العشوائي وإدخالها في الجزء المنتظم للعلاقات الدالية ، وهذا أيضا يثبت فرضية البحث .
٣. لو أخذت الوحدات الاقتصادية بفروض التوقعات العقلانية لكانت أكثر امثلية في ممارستها الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرغوبة ، فعلى الحكومة ان تجعل لقراراتها تغيرات شاملة ودائمة وحاسمة وتنفذ بدقة وبشكل كامل غير مبتور وان تسخر لخدمته سياساتها المالية والنقدية لا أن تعارضه وان تخلق لقراراتها قبولاً عاماً وثقة عالية من لدن الجمهور لتضمن حصول استجابات باتجاه تحقيق الأهداف المرغوبة ، وكذا الأمر بالنسبة لوحدات القطاع الخاص فلكي تكون تكيفاتها امثلية تحقق مصالحها الاقتصادية وتدفع عنها ضرر التغيرات المرتقبة فان عليها ان تكون قد أخذت بفروض التوقعات العقلانية بأقصى ما يمكن لكي لا يبقوا مغفلين تجاه القرارات المرتقبة لفترة طويلة .
٤. قد تبدو مصالح الوحدات الحكومية و مصالح القطاع الخاص متناقضة فيما لو استشير الاقتصادي من قبل الطرفين في أن واحد ، ولكن الأخذ بالتوقعات العقلانية بشكل كامل وليس جزئي بكل فروضها سوف يخلق مصداقية متبادلة وثقة متبادلة فتكون أصول اللعبة في التكيفات والقرارات فيها مصارحة وتؤكد فتنحقق مصالح الطرفين بعيداً عن المفاجآت الضارة.
٥. التوقعات العقلانية أتاحت الفرصة للوحدات الاقتصادية لممارسة كل ما يستلزم من تكيفات فانعكس ذلك في تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية الدورية وجعل نهاياتها الدنيا والعليا أكثر تمهداً وتسطحاً من السابق وان كانت تحولاتها تستوجب مدى زمني أطول .
٦. كلما كانت قيمة معامل التكيف اقرب إلى الواحد الصحيح استوجب الأمر تكيف أكثر لان التغير او القرار جعل قيمة المتغير الحالية تختلف كثيراً عن قيمته السابقة والعكس بالعكس كلما اقتربت قيمة معامل التكيف من الصفر .
٧. عند تطابق قيمه المتغير التابع (قيد التوقع) للنموذج القياسي المطور بالتوقعات العقلانية (YR) مع حجم y الفعلي الذي سيحدث في المستقبل بعد ان تستكمل الأحداث الاقتصادية كامل مداها الزمني في التكيف ، فان التوقعات العقلانية تكون قد تحققت .

التوصيات

۱. ضرورة الاهتمام بموضوع التوقعات العقلانية و التكيفات من قبل الباحثين و الاكاديميين و تطوير آليات تطبيقها و خاصة في مجال تقديم الاستشارات الاقتصادية من قبل المكاتب الاستشارية المختصة، فضلاً عن ان الظروف الراهنة في ظل العولة و حصول الكثير من التغيرات الطارئة يصبح أسلوب التوقعات العقلانية ضرورة حتمية.
۲. مطالبة الأجهزة المركزية للإحصاء لتطوير و تغير هيكل بياناتها و متغيراتها المحسوبة بما ينسجم و متطلبات تطبيق التوقعات العقلانية، بمعنى أن تتولى هذه الأجهزة مسؤولية تكيم الكثير من المتغيرات التي كانت مهمة و أيجاد طرق حديثة في أساليب توليد البيانات لكي يكون هنالك توافقاً إحصائياً اقتصادياً بهذا الشأن و عدم الإبقاء على المتغيرات المعتادة المحسوبة في السابق.
۳. الأخذ بأسباب التطورات المعلوماتية و الاتصالات و الانفتاح و عدم الانغلاق بقصد الحصول على المعلومات اللازمة للتوقعات العقلانية و المستجبات ساعة بساعة لكي تهيئ بيئة اقتصادية ملائمة للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص للتكيف مع القرارات الاقتصادية المرتقب اتخاذها.
۴. يجب إعادة الثقة بين الحكومات و الجمهور، و الابتعاد عن التكتم و السرية و المغالطة و اطلاق التصريحات العارية من المصادقية، لكي نضمن حصول استجابات للقرارات الحكومية بما يحقق أهدافها، دون أحداث أضرار بالوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص ناجمة عن المراوغات و الغموض و عدم الصراحة بما تزعم الحكومة القيام به من جهة و من جهة أخرى أن تكون الحكومة صادقة و قاصدة القيام بالتنفيذ الحرفي و الكامل لكل ما مصرح به و عدم التسويف في التنفيذ إذا ما أريد لقراراتها أن تدفع الجمهور إلى التكيف بالاتجاه الذي يحقق أهداف القرار و يقلل من الضرر على الجمهور و يدفع بالبلد إلى مستويات نمو أعلى.
۵. أما بالنسبة لمجال تطبيق التوقعات العقلانية في المثال الواقعي فان الباحث يوصي الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص إلى القيام باستجابات اقل و أن تكون متحفظة ذلك أن عقبات في التنفيذ لا بد أن تظهر بسبب الأجهزة الحكومية غير الكفوة التي ستجعل الأثر يوزع على مدى زمني أطول يسمح بظهور مستجبات و عوامل جديدة تمتص كثيراً من الأثر المرتقب للقرار الحكومي، كما أن انخفاضاً قليلاً في أسعار العقارات يمكن أن يحصل بسبب القرار، و من ثم أوصى الوحدات الاقتصادية الخاصة (المستثمرين) بعدم المغالاة في التحفيز و دفع أسعار عالية لشراء أراضى سكنية بقصد بناءها لانهم سيخضعون لتضخم أسعار نتاج (مخرجات) استثمارهم المدفوع بارتفاع التكلفة و من ثم عدم المنافسة في سوق العقار الذي سيحصل فيه جمود في الأسعار أو انخفاضات طفيفة بسبب تأثير القرار.

المصادر

1. See: Robert E. Lucas, and Thomas J. Sargent, *After Keynesian Macroeconomic, federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Spring 1979, pp1-16.*
2. See; Steven M. Sheffrin, *Rational Expectation*, Cambridge University Press, New York, 1988, P.39 and P.154.
3. See;- Burda & Wyplosz, *Macroeconomics*, second edition, 1997, Oxford University Press, New York, P.586.
-Robert J Barro & Vittorio Grilli *European Macroeconomics*, Macmillan, 1994, Hongkong, P.142.
الدكتور عادل عبد الغنى محبوب، التوقعات العقلانية - معالجة تعريفية -، مجلة تنمية الرفادين، العدد ٣٧، سنة ١٩٩٢، ص ٢٧٧.
4. ينظر: د. عادل عبد الغنى محبوب، المصدر السابق، ص ٢٧٧.
5. See: G.K. Shaw, *Rational Expectations-An Elementary Exposition*, St. Martin Press, New York, 1984 PP105-116.
6. ينظر: كيث هارتلى وكلم تيدل، السياسة الاقتصادية الجزئية، ترجمة الدكتور عبد المنعم السيد على، ١٩٨١، ص ص ٤٦-٥٩.
7. See: Kenneth f. Wallis "Econometric Implication of the Rational Expectations Hypothesis" in Robert E. Lucas and Thomas J. Sargent, *Rational Expectations and Econometrics Practice*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1981, P.329.
8. ينظر: Sheffrin- المصدر السابق، الفصل الرابع. - د. عادل عبد الغنى محبوب، المصدر السابق، ص ٢٧٨.
9. ينظر: الدكتور ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف، دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل ١٩٨٨، ص ٢٨٨.
10. See: Thomas J. Sargent, *Rational Expectation and Inflation Hanpen and Row, New York, 1986, P.113.*
11. للمزيد ينظر: د. عادل عبد الغنى محبوب، المصدر السابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.
12. د. عبد المنعم السيد على، محاضرات ألقيت على طلبة دكتوراه الاقتصاد - الجامعة المستنصرية، مادة الاقتصاد الكلي، العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤.
13. د. عبد المنعم السيد على، المصدر السابق.
14. ينظر: الدكتور عوض فاضل الدليمي، النقود و البنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ٤٨٤-٤٨٥.
15. د. عبد المنعم السيد على، المصدر السابق.
16. للمزيد من الإطلاع ينظر:

17. R.Dornbusch & S. Fischer & G.Sparks, *Macroeconomics, Second conadian edition, Mc Graw-Hill, 1985, PP 554-561* .

١٨ . ينظر: الدكتور عادل عبد الغنى محبوب، المصدر السابق، ص ٢٧١.

١٩ . د. عادل عبدالغنى محبوب، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه اقتصاد- جامعة المستنصرية، مادة الاقتصاد القياسي، العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٤.

٢٠ . المعالجة الرياضية من قبل الباحث و معادلات التكيف أخذت من:

R. Dornbusch & S. fischer, *OP. Cit. P459*.

٢١ . د. عادل عبدالغنى محبوب، محاضرات دكتوراه، المصدر السابق.

٢٢ . د. عادل عبدالغنى محبوب، المصدر نفسه.